



الوقائع العراقية

وهقايعى عىراقى

الجريدة الرسمية لجمهورية العراق

رؤژنامهى فهرمى كوؤمارى عىراق



تصدر عن وزارة العدل

وهزارهتى داد دهرى دهكات

العدد

٤٧٦٨

- قانون الهيئة الوطنية للرقابة النووية والاشعاعية والكيميائية والبايولوجية رقم (١) لسنة ٢٠٢٤.
- مرسوم جمهوري رقم (١٧) لسنة ٢٠٢٤ " احالة القاضي عبد الرحمن سليمان علي عضو المحكمة الاتحادية العليا الى التقاعد بناءً على طلبه".
- النظام الداخلي لنادي الفروسية رقم (١) لسنة ٢٠٢٤.
- تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٢٤ " إلغاء تعليمات تنظيم عمل شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة رقم (٣) لسنة ٢٠١٠".

السنة الخامسة والستون
سالى شهست و بيئجهمين

٢٩ رمضان ١٤٤٥ هـ / ٨ نيسان ٢٠٢٤ م
٢٩ رهمهزان ١٤٤٥ ك / ٨ نيسان ٢٠٢٤ ن

العدد ٤٧٦٨
ژماره ٤٧٦٨

الفهرس

الرقم الموضوع الصفحة

قوانين

١ قانون الهيئة الوطنية للرقابة النووية والاشعاعية والكيميائية والبايولوجية ١

مراسيم جمهورية

٢٨ إحالة القاضي عبد الرحمن سليمان علي عضو المحكمة الاتحادية العليا الى التقاعد بناءً على طلبه ١٧

انظمة داخلية

٢٩ النظام الداخلي لنادي الفروسية ١

تعليمات

٤١ إلغاء تعليمات تنظيم عمل شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة رقم (٣) لسنة ٢٠١٠ ١

باسم الشعب
رئاسة الجمهورية

قرار رقم (١)

بناءً على ما أقره مجلس النواب استناداً إلى أحكام البند (اولاً) من المادة (٦١) والبند (ثالثاً) من المادة (٧٣) من الدستور.
قرر رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٢٤/١/٧
إصدار القانون الآتي:

رقم (١) لسنة ٢٠٢٤

قانون

الهيئة الوطنية للرقابة النووية والاشعاعية والكيميائية والبايولوجية

الفصل الأول

التعريف والسريان

المادة -١- يقصد بالمصطلحات التالية لأغراض هذا القانون المعاني المبينة إزاءها:
أولاً: الهيئة: الهيئة الوطنية للرقابة النووية والإشعاعية والكيميائية والبايولوجية.
ثانياً: الوكالة: الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
ثالثاً: عامل في حقل الإشعاع: كل شخص مجاز من الهيئة يتعامل بمصادر الإشعاع المؤين أو يتعرض له بصورة مستمرة بحكم عمله.
رابعاً: النشاط الخاضع للرقابة: كل فعالية تتعلق بالمواد النووية أو الإشعاعية أو الكيميائية أو البايولوجية بما في ذلك كل تصميم أو تصنيع أو تشييد أو استيراد أو تصدير أو إعادة تصدير أو نقل أو توزيع أو بيع أو إعاره أو تفويض أو استخدام أو تشغيل أو صيانة أو حيازة أو إعادة استخدام أو ادخال أو اخراج من الخدمة، أو معالجة المواقع الملوثة وتصفية المرافق النووية أو ادارة النفايات المشعة أو التخلص منها أو تصريف المطلقات الى البيئة أو أي فعل تحدده الهيئة وفقاً للمعايير المعتمدة.

خامساً: الإجازة: تخويل يمنح من الهيئة لممارسة نشاط أو أكثر من النشاطات المنصوص عليها في هذا القانون.

سادساً: التقويم: عملية تحليل منهجي للمخاطر المرتبطة بالأنشطة الخاضعة للرقابة وتدابير الوقاية ونتائج تلك العملية وإجراء التحسينات بما في ذلك تحسينات الأمن والأمان النووي والإشعاعي والكيميائي والبايولوجي.

سابعاً: الإدخال في الخدمة: العملية التي يجري بواسطتها جعل نظم ومكونات الأنشطة والمرافق بعد تشييدها صالحة للتشغيل والتحقق من مطابقتها للتصميم واستيفائها لمعايير الأداء المطلوبة وتشمل الاختبارات غير النووية أو غير الإشعاعية والاختبارات النووية أو الإشعاعية أو الكيميائية أو البايولوجية.

ثامناً: التشييد: عملية تصنيع لمكونات المرفق الهندسية وتجميعها، والقيام بأعمال الإنشاءات المدنية والبناء، وتركيب المكونات والمعدات وإجراء الاختبارات ذات الصلة.

تاسعاً: التشغيل: ممارسة النشاط المجاز من الهيئة.

عاشراً: الإخراج من الخدمة: إجراءات قانونية وإدارية وفنية تتخذ لإزالة بعض أو جميع الضوابط الرقابية المفروضة على المرفق التي تؤدي إلى إلغاء الإجازة ولا يشمل مستودع النفايات المشعة التي تغلق ولا تخرج من الخدمة.

حادي عشر: التصميم: عملية وضع تفاصيل مرفق أو أحد أجزائه ومخططاته التفصيلية وحساباته ومواصفاته الداعمة لها ونتائج ذلك.

ثاني عشر: التصريف: اطلاق مواد مشعة أو كيميائية أو بايولوجية الى البيئة، سواء كانت على شكل غاز أو سائل أو صلب وفق الضوابط.

ثالث عشر: التخلص: وضع النفايات المشعة في منشأة ملانمة وعدم استردادها.

رابع عشر: الحالة الطارئة: حالة غير اعتيادية تتطلب إجراء فورياً يهدف الى التخفيف من الخطر ومن العواقب المضرّة بصحة الإنسان وسلامته، أو نوعية الحياة أو الممتلكات أو البيئة، وتشمل حالات الطوارئ النووية والإشعاعية وحالات الطوارئ التقليدية مثل الحرائق أو انبعاث مواد كيميائية

أو بايولوجية خطرة أو العواصف أو الزلازل أو الفيضانات، أو أي حالة تمثل خطراً محتملاً.

خامس عشر: المنشأة: أي مكان يجري فيه إنتاج مواد مشعة أو معالجتها أو استخدامها أو تداولها أو تخزينها أو التخلص منها أو يجري فيه تركيب مولدات اشعاعات على نطاق يلزم فيه مراعاة الاعتبار للوقاية والأمان، ومنشآت التشعيع، ومنشآت التعدين ومعالجة المواد الخام ومنشآت التصرف في النفايات المشعة.

سادس عشر: الحادث: أي فعل ينجم عنه أذى أو ضرر لا يمكن تجاهل عواقبه من منظور الأمن والأمان بما في ذلك أخطاء التشغيل أو أعطال المعدات أو الأحداث الأولية أو نذر الحوادث أو الحوادث المحتملة.

سابع عشر: التفتيش: إجراءات الفحص أو المراقبة أو القياس أو الإختبار التي تتخذ لتقييم الهياكل والنظم والمكونات والموجودات للمواد النووية والإشعاعية والكيميائية والبايولوجية، وتقييم الأنشطة التشغيلية، والعمليات التقنية والتنظيمية والإجراءات وحماية العاملين وكفاءتهم.

ثامن عشر: المفتش: الشخص المخول من الهيئة للقيام بمهام التفتيش.

تاسع عشر: الصيانة: نشاط إداري وتقني منظم، يهدف الى إبقاء الهياكل والنظم والمكونات في حالة تشغيلية جيدة، بما في ذلك الأعمال الإستباقية والإصلاحية.

عشرون: المواد النووية: المادة الإنشطارية الخاصة بالبلوتونيوم (٢٣٩) واليورانيوم (٢٣٣) واليورانيوم المثري بأحد النظيرين (٢٣٣) أو (٢٣٥) وأية مادة تحتوي على واحدة أو أكثر من هذه النظائر، كذلك المادة المصدرية اليورانيوم المحتوي على مزيج النظائر الموجودة في الطبيعة واليورانيوم الفقير بالنظير (٢٣٥) والثوريوم وأي مادة من المواد السابقة التي تكون بشكل معدن أو مزيج معادن أو مركب كيميائي أو مادة مركزة وأي مادة أخرى تحتوي على واحدة أو أكثر من المواد المذكورة.

حادي وعشرون: الأمن النووي والإشعاعي: منع سرقة المواد النووية وغيرها من المواد المشعة أو تغيير استخدامها أو المرافق المرتبطة بها أو تخزينها أو الوصول غير المأذون إليها ونقلها غير المشروع أو التعرضات غير المشروعة الأخرى المتعلقة بتلك المواد والمرافق وكشف هذه الأفعال والتصدي لها.

ثاني وعشرون: الأمان النووي والإشعاعي: توفير الظروف التشغيلية السليمة أو منع وقوع الحوادث أو تخفيف عواقبها التي تؤدي إلى وقاية العاملين والجمهور والبيئة من المخاطر الإشعاعية.

ثالث وعشرون: المواد الكيميائية: هي المواد الواردة في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذوات الصلة بمنع الانتشار والتي يمكن من خلال مفعولها الكيميائي أن تحدث وفاة أو عجزاً مؤقتاً أو أضراراً دائمة للإنسان أو الحيوان بصرف النظر عن منشئها أو طريقة إنتاجها وما إذا كانت تنتج في مرافق أو ذخائر أو أي مكان آخر.

رابع وعشرون: المواد البيولوجية: هي الأحياء المجهرية الواردة في الإتفاقيات والمعاهدات الدولية ذوات الصلة بمنع الإنتشار والتي يمكن من خلال التعامل معها أن تسبب الموت أو المرض أو العجز للإنسان أو الحيوان أو النبات بصرف النظر عن منشئها أو طريقة إنتاجها وما إذا كانت تنتج في مرافق أو ذخائر أو أي مكان آخر.

خامس وعشرون: المشغل: الشخص المسؤول عن الأمن والأمان النووي والإشعاعي، عند اضطلاعِه بأنشطة ذات علاقة بأية مرافق أو منشآت أو بأية مصادر إشعاعات مؤينة، بما في ذلك الأفراد بصفتهم الشخصية والهيئات الحكومية والمرسلين أو الشاحنين والمجازين والمستشفيات والأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص.

سادس وعشرون: الإشعاع المؤين: الإشعاع القادر على إنتاج أزواج من الأيونات في المادة أو المواد البيولوجية.

- سابع وعشرون: الوقاية من الإشعاعات: التدابير المتخذة للحد من آثار التعرض للإشعاعات المؤينة أو التلوث بها.
- ثامن وعشرون: مصدر مشع: مادة تحتوي على نظائر مشعة أو مركباتها في حالاتها الصلبة أو السائلة أو الغازية (مغلقة أو مفتوحة) تصدر عنها إشعاعات مؤينة يمكن أن تؤدي الى التعرض الإشعاعي.
- تاسع وعشرون: مواد مشعة: المواد المصنفة من الهيئة بوصفها خاضعة للتحكم الرقابي بسبب نشاطها الإشعاعي.
- ثلاثون: المرفق النووي: مفاعل أو منظومة حرجة أو محطة تحويل أو وحدة صناعية أو وحدة معالجة أو وحدة لفصل النظائر أو وحدة خزن منفصلة أو أي موقع تستخدم فيه مواد نووية بكميات تزيد على كيلوغرام واحد فعال.
- حادي وثلاثون: المرفق الكيماوي والبيولوجي: أي موقع تستخدم فيه مواد كيماوية أو بيولوجية ذات صلة بالأنشطة المشمولة بالمعاهدات والإتفاقيات الدولية ذات الصلة بمنع الانتشار.
- ثاني وثلاثون: المجاز: الشخص الطبيعي أو المعنوي الحاصل على إجازة سارية المفعول من الهيئة.
- ثالث وثلاثون: الممارسة: أي نشاط بشري يدخل مصادر تعرض أو مسارات تعرض إضافية أو نطاق التعرض ليشمل أشخاصاً إضافيين ، أو يعدل شبكات مسارات التعرض من المصادر القائمة بما يزيد من تعرض الأفراد أو من احتمالات تعرضهم للإشعاعات المؤينة.
- رابع وثلاثون: الإتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بمنع الانتشار: الإتفاقيات والمعاهدات الدولية المحددة في الجدول الملحق بهذا القانون.
- خامس وثلاثون: المواد المشعة طبيعية المنشأ: أي مادة مشعة موجودة في البيئة الطبيعية لا تحتوي على كميات معنوية من النويدات المشعة غير النويدات المشعة في البيئة الطبيعية.
- سادس وثلاثون: مصدر إشعاعي عالي الخطورة: مصدر يمكن إذا تُرك دون رقابة، أن يؤدي الى تعرض يكفي للتسبب في آثار قطعية عنيفة.

سابع وثلاثون: التصدير: النقل المادي للمواد والمعدات والتكنولوجيات المشمولة بمعاهدات وإتفاقيات منع الإنتشار من جمهورية العراق الى دولة أخرى.
ثامن وثلاثون: الأستيراد: النقل المادي للمواد والمعدات والتكنولوجيات المشمولة بالمعاهدات والإتفاقيات ذات الصلة الى جمهورية العراق من دولة أخرى.
تاسع وثلاثون: العبور: النقل المادي الذي يتم عبر أراضي جمهورية العراق الى دولة أخرى، وتشمل عمليات تغيير وسائط النقل من أجل الخزن المؤقت دون غيره من الأغراض.

المادة - ٢ - تسري أحكام هذا القانون على جميع الانشطة أو الممارسات النووية والإشعاعية والكيميائية والبايولوجية في كافة المجالات المشمولة بالإتفاقيات والمعاهدات الدولية ذوات الصلة بعمل الهيئة.

الفصل الثاني

الأهداف والتأسيس والمهام

المادة - ٣ - يهدف هذا القانون الى ما يأتي:
أولاً: تحقيق الأمن والأمان في مجال الإستخدامات السلمية للطاقة الذرية وفق مبادئ ومعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
ثانياً: تأمين الرقابة على الإستخدامات السلمية للطاقة الذرية والأشعة المؤينة والمواد الكيميائية والبايولوجية ومعالجة النفايات المشعة، ومنع الإستخدامات غير السلمية لها.
ثالثاً: حماية العاملين والمجتمع والبيئة من المخاطر الناتجة عن تطبيقات الأنشطة الخاضعة للرقابة.
رابعاً: منع إستغلال أراضي جمهورية العراق والمياه الإقليمية والفضاء الجوي الذي يعلوها وكل مكان يخضع لإختصاصها الإقليمي، لأي أنشطة محظورة بموجب إنتزام جمهورية العراق بالمعاهدات والإتفاقيات ذوات الصلة.

المادة - ٤ - أولاً: تؤسس بموجب هذا القانون هيئة تسمى (الهيئة الوطنية للرقابة النووية والإشعاعية والكيميائية والبايولوجية) ترتبط بمجلس الوزراء وتتمتع بالشخصية المعنوية، ويمثلها رئيس الهيئة أو من يخوله.
ثانياً: يكون مقر الهيئة في بغداد ولها فتح فروع في الإقليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم بمستوى قسم.

المادة - ٥ - تتولى الهيئة ما يأتي:

أولاً: رسم وتطوير السياسات العامة لجميع الأنشطة الرقابية أو الممارسات المنصوص عليها في هذا القانون ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.
ثانياً: الإتصال بالمؤسسات والهيئات المعنية بتنظيم العمل الرقابي في مجال الأنشطة الخاضعة للرقابة على المستويين الإقليمي والدولي للإستفادة من الخبرات والبحوث العلمية في هذا المجال.
ثالثاً: التنسيق مع نقطة الإتصال الوطني مع الوكالة في شأن تمثيل العراق في المنظمات العربية والإقليمية والدولية.
رابعاً: إعداد سجل وطني تراعى فيه تعليمات وضوابط الوكالة يتضمن ما يأتي:

أ- المواد النووية.

ب- المصادر المشعة.

ج- النفايات المشعة.

د- العاملين في حقول الإشعاع.

خامساً: إقتراح الإنضمام الى الإتفاقيات وعقد مذكرات التفاهم لتحقيق أهداف الهيئة.
سادساً: إقتراح التشريعات الرقابية ذات الصلة بعمل الهيئة.
سابعاً: وضع ضوابط الأمان والتقويم الأولي للأنشطة النووية والإشعاعية والإجازة والتفتيش والتقويم.

ثامناً: أخذ إجراءات الوقاية من الإشعاعات ويشمل ذلك الإستثناء والإعفاء ورفع الرقابة ومنح الإجازة وشروطها والجرعات وحدودها والتأثيرات العابرة للحدود المترتبة على الإشعاعات والحدود المسموح بها من المطلقات الإشعاعية الى البيئة.

تاسعاً: وضع ضوابط الأمان النووي والإشعاعي، ويشمل المصادر الإشعاعية والمواد المشعة وامن المرافق وتصفياتها والتأهب والتصدي للطوارئ، والتعدين والمعالجة للمواد النووية ونقل المواد المشعة والنفايات المشعة والوقود المستهلك والرصد الإشعاعي والنووي.

عاشراً: تحديد المسؤولية عن الأضرار النووية والإشعاعية.

حادي عشر: وضع ضوابط الأمان النووي والإشعاعي والعبور غير المشروع للمواد النووية والإشعاعية.

ثاني عشر: إصدار بيانات مرقمة تتعلق بمصادر الإشعاع ووسائل الوقاية منها ووحدات قياس الإشعاع والحدود القصوى المسموح بها للتعرض للإشعاع أو التلوث به، والحدود القصوى المسموح بها لتركيز المواد المشعة في الماء والهواء والترربة والغذاء والسلع الإستهلاكية والمواد الحاوية على مواد إشعاعية طبيعية المنشأ وفقاً لتوصيات وتعليمات الوكالة والمنظمات الدولية الأخرى ذات العلاقة.

ثالث عشر: بناء وتطوير البنى التحتية الرقابية وتنمية الموارد البشرية.

رابع عشر: إجراء بحوث في مجال الأمن والأمان النووي والإشعاعي الضرورية لتنفيذ فعاليتها المتعددة.

خامس عشر: التعاون مع المنظمات الدولية والوكالة والهيئات الرقابية العربية والإقليمية والدولية وتبادل الخبرات في المجال الرقابي.

سادس عشر: التنسيق مع الجهات المعنية للحيلولة دون الوصول الى المواد النووية والمصادر المشعة على نحو غير مصرح به أو تلفها أو فقدانها أو سرقتها أو تحويل وجهتها في أعمال تضر الأفراد أو المجتمع أو البيئة أو الأمن الوطني.

سابع عشر: ضمان عدم تحويل النشاط الخاضع للرقابة لغير الأهداف المنصوص عليها في هذا القانون.

ثامن عشر: وضع ضوابط لتقديم الإعلانات على النشاط الخاضع للرقابة.

تاسع عشر: وضع آلية للإبلاغ عن فقدان أو سرقة أي من المكونات التي يشملها النشاط الخاضع للرقابة.

عشرون: إعداد قاعدة بيانات وطنية للأنشطة المشمولة بأحكام هذا القانون.
حادي وعشرون: وضع آلية للتصرف بالمواد المضبوطة المشمولة بالمعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة بعمل الهيئة قبل صدور قرار المحكمة المختصة في شأنها وبعد صدوره.

ثاني وعشرون: استحداث وسائل لحماية العاملين والبيئة والمجتمع من المخاطر الناتجة عن تطبيقات الأنشطة الخاضعة للرقابة.

ثالث وعشرون: إنشاء وإدامة نظام وطني يمكّن جمهورية العراق من الإيفاء بالتزاماتها الخاصة بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية ذوات الصلة بمنع الانتشار.

رابع وعشرون: وضع ضوابط وآليات الأمن الكيميائي والبايولوجي لحماية وتأمين المواد الكيميائية والبايولوجية بما فيها المدرجة ضمن جداول الاتفاقية الكيميائية والبايولوجية لمنع الوصول غير المصرح به أو فقدانها أو سرقتها أو الإطلاق المتعمد لها.

خامس وعشرون: متابعة وتنفيذ التزامات جمهورية العراق المتعلقة بالأنشطة النووية والاشعاعية والكيميائية والبايولوجية المحظورة وغير المحظورة وفقاً للقوانين الوطنية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية الثنائية والبروتوكولات الملحقة بها وأنظمة السيطرة على الإستيراد والتصدير.

المادة-٦- أولاً: يرأس الهيئة موظف بدرجة خاصة.

ثانياً: يعاون رئيس الهيئة موظف بدرجة مدير عام، ويقوم بالمهام التي يكلفه بها رئيس الهيئة.

ثالثاً: يشترط في كل من رئيس الهيئة ومعاونيه أن يكون:

أ- عراقياً ومن أبوين عراقيين بالولادة.

ب- حاصلأ على شهادة الماجستير في الأقل في حقل الاختصاص وله خدمة

فعلية في مجال الاختصاص الذي تمارسه الهيئة مدة لا تقل عن (٢٠)

عشرين سنة.

ج- غير محكوم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف.

د- غير مشمول بإجراءات المساءلة والعدالة.

المادة-٧- يمارس رئيس الهيئة الاختصاصات الآتية:

أولاً: تنفيذ سياسات الهيئة واستراتيجياتها.

ثانياً: إقترح النظام الداخلي للهيئة وإصدار القرارات والأوامر في كل ما له علاقة

بالهيئة وتشكيلاتها وسائر شؤونها الفنية والتنظيمية والمالية والإدارية.

ثالثاً: إعداد مشروع الموازنة السنوية والبيانات المالية للهيئة.

رابعاً: إقترح إستحداث أو دمج التشكيلات الإدارية وفقاً للقانون.

خامساً: تأليف اللجان المتخصصة والاستعانة بالخبراء والإختصاصيين.

الفصل الثالث

مجلس الهيئة

المادة -٨- أولاً: للهيئة مجلس يسمى (مجلس الهيئة) يتألف من:

رئيساً.

أ- رئيس الهيئة

عضواً ونائباً للرئيس.

ب - معاون رئيس الهيئة

أعضاء.

ج - مديري المديریات

د- خمسة من ذوي الخبرة والاختصاص يسميهم

مجلس الوزراء بترشيح من رئيس الهيئة

أعضاء.

لمدة (٤) أربع سنوات قابلة للتجديد.

ثانياً: للمجلس دعوة من يراه من ذوي الخبرة والاختصاص للإستئناس برأيهم من

دون أن يكون لهم حق التصويت.

ثالثاً: يحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه.

رابعاً: يجتمع المجلس مرة واحدة في الشهر في الأقل بدعوة من رئيس المجلس.

خامساً: ينعقد المجلس بحضور ثلثي عدد أعضائه، وتصدر قراراته وتوصياته

بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح

الجانب الذي صوت معه الرئيس.

سادساً: يسمي رئيس الهيئة أحد موظفي الهيئة مقررًا للمجلس.
سابعاً: تحدد مكافآت الأعضاء المنصوص عليهم في الفقرة (د) من البند (أولاً)
والبند (ثانياً) من هذه المادة بقرار من رئيس مجلس الوزراء.

المادة - ٩ - أولاً: يمارس مجلس الهيئة الاختصاصات الآتية:

- أ- إقرار السياسة العامة للهيئة ووضع استراتيجيتها ووضع الخطة السنوية.
 - ب- الموافقة على التعليمات الرقابية.
 - ج - إقرار مشروع الموازنة السنوية للهيئة.
 - د- المصادقة على مشاريع الإتفاقيات ومذكرات التفاهم بين الهيئة والمؤسسات الوطنية والدولية ذات العلاقة بعمل الهيئة وفقاً للقانون.
 - هـ- إقرار التقرير السنوي عن أعمال الهيئة.
 - و- مراقبة أداء الهيئة بما يحقق أهداف هذا القانون.
- ثانياً: للمجلس تخويل بعض إختصاصاته الى رئيس المجلس.
- ثالثاً: يتمتع رئيس الهيئة بكافة الصلاحيات الادارية والمالية لإدارة الهيئة.

الفصل الرابع

الهيكل التنظيمي للهيئة

المادة - ١٠ - تحدد تشكيلات الهيئة ومهام التشكيلات بنظام يصدر عن مجلس الوزراء.

الفصل الخامس

التعامل مع المواد النووية والإشعاعية والكيميائية والبايولوجية

المادة - ١١ - لا يجوز إقامة أي مرفق أو منشأ وتشغيله أو إدارته أو نقل مواد مشعة أو بيعها أو شراؤها أو إستيرادها أو تصديرها أو حيازتها أو الإتجار بها أو تأجيرها أو إتلافها أو التخلص منها أو إنتاجها أو معالجتها أو طمرها أو تصفيتها أو إستخلاصها أو تحويلها أو تعدينها أو إطلاقها بصورة غازية أو سائلة أو إدارة النفايات المشعة أو أي تصرف آخر إلا بعد الحصول على إجازة بذلك وفقاً لأحكام هذا القانون.

المادة - ١٢ - يمنع إستيراد أو إدخال أي نوع من انواع النفايات المشعة غير المتولدة في العراق، بهدف طمرها أو خزنها داخل جمهورية العراق.

المادة - ١٣ - تحدد كيفية التعامل مع المواد النووية والإشعاعية والكيميائية والبايولوجية بتعليمات يصدرها رئيس الهيئة.

المادة - ١٤ - أولاً: تتولى الهيئة مراقبة إستعمال مصادر الإشعاع في الإستخدامات السلمية كافة وضمان الوقاية من التعرض لها أو التلوث بها، ولها في سبيل ذلك ما يأتي:

أ- تحديد مصادر الإشعاع الخاضعة للإجازة، والمصادر غير الخاضعة للإجازة ببيان ينشر في الجريدة الرسمية.

ب- منح الإجازة الخاصة بالتصرف بمصادر الإشعاع.

ج- منح إجازة التشغيل التجريبي والمستمر لمصادر الإشعاع.

د- منح إجازة تشغيل الأشخاص في حقول الإشعاع، على أن لا تقل أعمارهم عن (١٨) ثمان عشرة سنة.

هـ- منح شهادة سلامة المواد والمواقع من الناحية الإشعاعية.

و- تسمية شخص مسؤول عن الوقاية من مصادر الإشعاع من ذوي الإختصاص حصراً ويكون ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة العاملة بالإشعاع.

ثانياً: يكون منح الإجازة المنصوص عليها في الفقرات (ب) و(ج) و(د) و(هـ) من البند (أولاً) من هذه المادة مقابل رسم يستوفى على وفق الجدول المرافق بهذا القانون.

ثالثاً: تحدد شروط منح الإجازة المنصوص عليها في هذا القانون ومدتها وإجراءات منحها وتجديدها بتعليمات يصدرها رئيس مجلس الوزراء.

الفصل السادس

الأحكام المالية

المادة - ١٥ - أولاً: تتكون الموارد المالية للهيئة مما يأتي:

أ- ما يخصص لها في الموازنة العامة الاتحادية.

ب- الهبات والتبرعات والمنح والمساعدات وفقاً للقانون.

ثانياً: تخضع حسابات الهيئة لرقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية الاتحادي.

المادة - ١٦ - تعفى الهيئة من الرسوم المفروضة على الهدايا والمنح المقدمة من المنظمات

الدولية كالأجهزة والمستلزمات الخاصة بعملها.

الفصل السابع

حقوق العاملين وإمтиازاتهم

المادة - ١٧ - أولاً: تكون ساعات عمل العامل في حقل الإشعاع أقل من الساعات المقررة

للدوام الرسمي في دوائر الدولة بساعة واحدة.

ثانياً: لرئيس الهيئة أو من يخوله الموافقة على زيادة ساعات العمل

وفقاً للقانون ومنح العامل أجوراً عن ساعات العمل الإضافية

على أن لا يزيد التعرض للإشعاع في هذه الحالة على الحدود المسموح بها.

ثالثاً: يجب أن لا تزيد ساعات عمل العامل في الإشعاع على (٣٥) خمس

وثلاثين ساعة اسبوعياً.

المادة - ١٨ - يمنح موظفو الهيئة مخصصات بدل التعرض للإشعاع المؤين على وفق النسب

الآتية:

أولاً: (١٠٠%) مئة من المئة من الراتب للعاملين في المجالات الآتية:

أ- المفاعلات النووية.

ب- الخلايا الحارة.

ج- محطات إزالة ومعاملة وإدارة النفايات المشعة.

د- تصفية المنشآت النووية.

قوانين

ثانياً: (٨٠%) ثمانون من المئة من الراتب للعاملين في المجالات الآتية:

أ- تجارب أشعة الليزر والبلازما.

ب- التنشيط النيوتروني.

ج- المولدات النيوترونية.

د- مولدات أشعة كاما ومولدات الأشعة السينية والمعجلات بأنواعها.

هـ- إنتاج النظائر المشعة.

ثالثاً: (٥٠%) خمسون من المئة من الراتب للعاملين في غير المجالات

المنصوص عليها في البندين (أولاً) و (ثانياً) من هذه المادة.

المادة - ١٩ - يتمتع موظفو الهيئة والعاملون في مجال الإشعاع في دوائر الدولة الأخرى

بإجازة سنوية خاصة لمدة (٢١) واحد وعشرين يوماً ولا تحتسب من الإجازات

الاعتيادية أو المرضية ويستحق عنها كامل الراتب والمخصصات.

المادة - ٢٠ - أولاً: تضاف الى الراتب التقاعدي للعاملين في مجال الإشعاع من موظفي الهيئة

وموظفي هيئة الطاقة الذرية العراقية المحالين إلى التقاعد قبل أو بعد نفاذ

هذا القانون نسبة (٥٠%) خمسين من المئة من الراتب التقاعدي،

على أن يكون قد أمضى مدة لا تقل عن (١٠) عشر سنوات خدمة في مجال

الإشعاع.

ثانياً: تضاف الى خدمة العامل في مجال الإشعاع الذي أمضى (٥) خمس سنوات

في الأقل خدمة فعلية مقضية قبل أو بعد نفاذ هذا القانون في دوائر الدولة

والقطاع العام أو الخاص أو المختلط، و(٣٠%) ثلاثون من المئة

من خدمته الفعلية لأغراض التقاعد.

ثالثاً: تتحمل وزارة المالية المبالغ المترتبة في البندين (أولاً وثانياً) من هذه

المادة.

المادة - ٢١ - أولاً: يستحق العامل في مجال الإشعاع راتباً تقاعدياً يعادل آخر راتب تقاضاه

في الوظيفة مع المخصصات، أو آخر أجر شهري، في حالة ثبوت إصابته

بعجز دائم في أثناء العمل أو من جرأه بناءً على تقرير من اللجنة الطبية

المنصوص عليها في المادة (٢٢) من هذا القانون، وأحيل الى التقاعد بسبب ذلك.

ثانياً: يصرف الراتب التقاعدي المنصوص عليه في البند (أولاً) من هذه المادة الى خلف العامل في حقل الإشعاع في حالة وفاته في أثناء الخدمة أو من جرائها.

المادة - ٢٢ - أولاً: تولى باقتراح من مجلس الهيئة وبقرار من رئيس الهيئة بالتنسيق مع وزارة الصحة لجنة طبية برئاسة طبيب إستشاري في حقل الإشعاع وعضوية ممثل فني عن الهيئة وطبيب من ذوي الاختصاص في حقل الإشعاع، تتولى ما يأتي:

أ- إقرار وقوع الحادثة والتعرض الى الاشعاع.

ب- تشخيص الحالة وتحديد نسبة العجز وتقرير المعالجة الطبية داخل العراق أو خارجه على نفقة الوزارة أو الهيئة التي يعمل فيها.
ثانياً: للجنة الطبية أن تقرر:

أ- منح العامل المتعرض أو المصاب إجازة براتب تام مدة لا تزيد على (١٨٠) مئة وثمانين يوماً ولا تحتسب هذه الإجازة من إجازاته المرضية أو الاعتيادية.

ب- إبعاد العامل عن مصادر الإشعاع بصورة مؤقتة أو دائمية والتوصية بتكليفه بعمل آخر.

ج - التوصية بإحالة العامل المتعرض أو المصاب الى التقاعد.

المادة - ٢٣ - يستمر العامل في حقل الاشعاع الموفد أو المجاز دراسياً أو المتمتع ببعثة علمية أو بزمالة داخل العراق أو خارجه بتقاضي المخصصات المنصوص عليها في هذا القانون والتمتع بالحقوق الأخرى المنصوص عليها فيه إذا كانت طبيعة دراسته تعرضه الى مصادر الإشعاع.

الفصل الثامن

الأحكام العقابية

المادة - ٢٤ - أولاً: تلغى الإجازة الممنوحة بموجب أحكام هذا القانون في إحدى الحالات

الآتية:

- أ- الحصول على إجازة بناءً على معلومات غير صحيحة.
- ب- عدم إعادة المصادر المشعة الى الجهة الموردة وفقاً لشروط عقد الإستيراد.
- ج- عجز المجاز عن الإستمرار بالعمل.
- د- إذا تسبب المجاز في حدوث خطر على الأفراد أو البيئة أو الأمن الوطني.
- هـ- عدم تأمين الخدمات الفنية والصحية لحماية العاملين.

ثانياً: يصدر بقرار من رئيس الهيئة ما يأتي:

- أ- تعليق الإجازة مدة لا تقل عن (١٥) خمسة عشر يوماً ولا تزيد على (٦٠) ستين يوماً في إحدى الحالات الآتية:
 ١. عدم تنفيذ أحد شروط الحصول على الإجازة.
 ٢. ظهور خلل في الأجهزة المولدة للإشعاع او المعدات الفنية اللازمة للرصد الإشعاعي وقياس الجرعات والمعدات الشخصية الواقية.
 ٣. عدم إدامة السجلات التي تحددها الهيئة.
 ٤. تشغيل العاملين غير المجازين من الهيئة.
 ٥. قام بعرقلة عملية التفتيش الدوري أو المفاجئ التي يقوم بها مفتشو الهيئة للأنشطة الإشعاعية المشمولة بأحكام هذا القانون ويغلق النشاط.
- ب- حجز المواد ومصادر الإشعاع أو غلق المنشأة على نفقة المجاز بعد إنتهاء مدة التعليق واستمرار المخالفة.
- ج- مصادرة مصادر الإشعاع غير المجازة والمصادر المجازة الخطرة بالاستعانة بالشرطة البيئية والجهات ذوات العلاقة.

المادة - ٢٥ - يُبَلِّغُ المجاز قرار إلغاء الإجازة أو تعليقها أو إغلاق المنشأة أو الحجز تحريرياً، وللمجاز تقديم التظلم الى الهيئة على قرارها خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه وفي حال رد التظلم أو مضي ثلاثين يوماً دون ورود الإجابة فله الاعتراض على القرار أمام المحاكم المختصة وفقاً للقانون.

المادة - ٢٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة وبغرامة لا تقل عن (١٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرة ملايين دينار ولا تزيد على (٢٥,٠٠٠,٠٠٠) خمسة وعشرين مليون دينار كل من:

أولاً: قام بعرقلة عملية التفتيش الدوري أو المفاجئ التي يقوم بها مفتشو الهيئة للأنشطة النووية والكيميائية والبايولوجية المشمولة بأحكام هذا القانون ويغلق النشاط.

ثانياً: إمتنع عن تقديم الاعلانات الى الهيئة بشأن الأنشطة المدنية التي يزاولها والمتعلقة بإنتاج أو تجهيز أو استهلاك أو خزن أو حيازة أو نقل أو استخدام المواد الكيميائية أو العوامل البايولوجية والسموم والمواد النووية المنصوص عليها في المعاهدات والإتفاقيات ذات الصلة بمنع الأنتشار خلال المدة التي تحددها الهيئة.

ثالثاً: إمتنع عن تقديم المعلومات الى الهيئة عن عمليات البحث والتطوير والإنتاج والخزن الخاصة بالمواد والمعدات والتكنولوجيات المتعلقة بتنفيذ المعاهدات والإتفاقيات الدولية ذوات الصلة بمنع الإنتشار خلال المدة التي تحددها الهيئة.

المادة - ٢٧ - أولاً: يعاقب بغرامة لا تقل عن (١٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرة ملايين دينار ولا تزيد على (٣٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثين مليون دينار كل من:

أ- تعامل بالمواد والإشعاعات المؤينة بدون إجازة .

ب- مارس الأنشطة المتعلقة بالتطبيقات الإشعاعية الطبية أو البحثية أو العلمية من دون إجازة.

قوانين

ثانياً: يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن (٣٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثين مليون دينار ولا تزيد على (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مائة مليون دينار كل من:

أ- استخدم او أدخل أو أجرى أي تعديل أو أوقف أو أنهى أي عمل أو ممارسة للمواد النووية والمصادر المشعة عالية الخطورة من دون إجازة .

ب- صمم أو صنع أو أنتج أو حاز أو إمتلك أو إستورد أو صدر او نقل أو إشتري أو باع أو سلم أو تسلم أو أعار أو إستعار أو شغل أو صرف أو تخلص من مصادر الإشعاع أو نفايات مشعة عالية الخطورة.

ثالثاً: يعاقب بالسجن المؤبد وبغرامة لا تقل عن (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مائة مليون دينار كل من:

أ- أنشأ موقعاً لممارسة أي نشاط نووي أو موقع مصادر اشعاع عالية الخطورة الى الدرجة الثالثة من تصنيف الوكالة أو أنشأ أي مبان خاصة بهذه الممارسة أو النشاط أو أدخل أي تعديلات عليها بدون إجازة.

ب- حصل على مصدر إشعاعي عالي الخطورة أو مواد ومصادر نووية عالية الخطورة عن طريق القوة أو التهديد.

ج- هدد بإستعمال مواد نووية أو إشعاعية عالية الخطورة لإلحاق ضرر بالأفراد أو بالبيئة أو بالممتلكات.

د- أدخل أو إستورد مواد مشعة مصنفة كنفايات أو مخلفات مشعة غير متولدة أو إستخدمها أو تعامل بها أو نقلها أو خزنها أو تخلص منها أو دفنها داخل جمهورية العراق.

هـ- نقل المواد النووية المصدرية المنصوص عليها في إتفاق الضمانات والمعدات المنصوص عليها في الملحق الثاني من البروتوكول الإضافي الى دولة غير طرف في الاتفاق أو البروتوكول.

الفصل التاسع

أحكام عامة وختامية

المادة -٢٨- يكون للمفتش الوطني إختصاص عضو الضبط القضائي لأغراض تطبيق أحكام هذا القانون.

المادة - ٢٩ - أولاً: يكون المجاز دون غيره مسؤولاً عن تعويض جميع الأضرار المتحققة فعلياً من مصادر الإشعاع، وتعدّ مسؤوليته مقامة على عنصر الضرر، وله الرجوع على الغير بما دفعه من تعويض.

ثانياً: لا تسمع دعوى المطالبة بالتعويض بعد مضي (١٠) عشر سنوات من وقوع الحادث.

ثالثاً: مع مراعاة حكم البند (ثانياً) من هذه المادة، للعامل في مجال الإشعاع المطالبة بالتعويض خلال (١٠) عشر سنوات من تاريخ إنقطاعه عن العمل.

المادة - ٣٠ - يُحلّ كلُّ من مركز الوقاية من الإشعاع في وزارة البيئة والهيئة العراقية للسيطرة على المصادر المشعة وهيئة الرقابة الوطنية على منع استخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبايولوجية وتوول حقوقها والممتلكات التي بحوزتها والتزاماتها وينقل موظفوها الى الهيئة المؤسسة بموجب أحكام هذا القانون.

المادة - ٣١ - تبقى التراخيص والإجازات والتخاويل الممنوحة من مركز الوقاية من الإشعاع والهيئة العراقية للسيطرة على المصادر المشعة وهيئة الرقابة الوطنية على استخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبايولوجية نافذة على وفق شروطها لحين إنتهاء مدتها.

المادة - ٣٢ - يلغى ما يأتي:

أولاً: قانون الوقاية من الاشعاعات المؤينة رقم (٩٩) لسنة ١٩٨٠ وتبقى التعليمات الصادرة بموجبه نافذة بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون لحين صدور ما يحل محلها أو يلغيها.

ثانياً: أمر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم (٧٢) لسنة ٢٠٠٤ (الهيئة العراقية للسيطرة على النشاط الإشعاعي)، ويبقى النظام الداخلي رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ الصادر بموجبه نافذاً بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون لحين صدور ما يحل محله أو يلغيه.

ثالثاً: قانون هيئة الرقابة الوطنية على منع الأسلحة النووية والكيميائية

والبايولوجية رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٢، ويبقى النظام الداخلي رقم (١) لسنة ٢٠١٤ وضوابط تنفيذ أحكام المعاهدات والإتفاقيات ذات الصلة بمنع الإنتشار نافذة بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون لحين صدور ما يحل محلها أو يلغيها.

المادة -٣٣- لمجلس الوزراء إصدار تعليمات لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة -٣٤- يُنفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

عبد اللطيف جمال رشيد
رئيس الجمهورية

الأسباب الموجبة

لغرض الإستفادة من الإستخدامات السلمية للطاقة الذرية في المجالات الطبية والزراعية والصناعية والتعليمية وإجراء البحوث التطبيقية المتعددة ولضرورة تجنب المخاطر الكامنة للإشعاع المؤين على العاملين والمجتمع والبيئة ومن ضمنها التصرف غير المشروع بالمواد النووية والكيميائية والبايولوجية والمصادر المشعة ولوضع إطار قانوني للسيطرة عليها والتحقق من أمنها، ولغرض تأسيس هيئة وطنية لمراقبة حماية صحة المجتمع وسلامة البيئة بما ينسجم مع توجهات الوكالة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة،
شرع هذا القانون.

قوانين

ت	نوع الاجازة	المقدار الرسمي بالدينار العراقي
١-	اجازة تشغيل المنشآت والمرافق النووية	القطاع الحكومي والمختلط
اولاً:	التشغيل المستمر للمنشآت والمرافق النووية بما في ذلك المفاعلات البحثية ومنشآت تخزين الوقود المستهلك وانشطة حيازة واستخدام اليورانيوم ٢٣٥- او البلوتونيوم لأنشطة تصنيع الوقود النووي وغيرها من المنشآت ذات الصلة بدورة الوقود النووي ومنشآت طمر والتخلص من النفايات المشعة	(٢٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرون مليون دينار
ثانياً:	تشغيل مخازن النفايات المشعة ومنشآت إدارة ومعالجة النفايات المشعة تمهيداً للتخلص النهائي	(١,٠٠٠,٠٠٠) مليون دينار
ثالثاً:	تنفيذ اعمال تصفية وتفكيك المنشآت والمواقع النووية بما في ذلك رسوم منح ترخيص اعمال إزالة التلوث الاشعاعي عن المواقع والاوليات ورفع السيطرة الرقابية عن المواقع	(١٠٠٠,٠٠٠) مليون دينار
رابعاً:	التشغيل المستمر لمنشآت <u>التشيعيع</u> (منشأة تعقيم المنتجات التجارية بالإشعاع، منشآت العلاج بالحزم الاشعاعية الخارجية، <u>المعجلات</u> ، بما في ذلك المنشآت التي تستخدم المصادر المشعة عالية النشاط في مجالات التشيعيع لأغراض الصناعية والطبية المتعددة) او منشآت الطب النووي باستخدام المصادر المشعة وأجهزة الكاما كاميرا وأجهزة علاج بالتماس	(١٠٠٠,٠٠٠) مليون دينار
٢-	إجازة التصرف بمصادر الاشعاع	

قوانين

أولاً: مولدات الاشعاع

أ-	استيراد مولدات الاشعة السينية لأغراض الطبية والصناعية والبحثية وغيرها من أجهزة مولدات الاشعة السينية الأخرى	(٥٠,٠٠٠) خمسون الف دينار لكل جهاز	(١٠٠,٠٠٠) مائة الف دينار لكل جهاز
ب-	تملك واستخدام أجهزة مولدات الأشعة السينية لأغراض الصناعية الثابتة والمتحركة	(٢٥٠,٠٠٠) مئتان وخمسون الف دينار لكل جهاز	(٥٠٠,٠٠٠) خمسائة الف دينار لكل جهاز
ج-	تمتلك واستخدام أجهزة مولدات الأشعة السينية لأغراض الطبية والتشخيصية والتداخلية	<p>(١) أجهزة التصوير الطبقي المحوري (المفراس الحلزوني)، أجهزة القسطرة وتصوير الاوعية والشرايين والتنظير القوسية ،</p> <p>(٢) أجهزة تصوير عموم الجسم ، والسكريين والفلورسكوبي ، أجهزة مولدات الاشعة التشخيصية المماثلة في التقنية</p> <p>(٣) أجهزة قياس الكثافة العظمية ، تصوير الثدي، تفتيت الحصى ، أجهزة تصوير الاسنان البانورامية والسفالومترية ، هشاشة العظام وغيرها من أجهزة مولدات الاشعة التشخيصية المماثلة</p> <p>(٤) أجهزة تصوير الاسنان الاعتيادية ، وغيرها من أجهزة مولدات الاشعة التشخيصية المماثلة</p>	
		(٥٠٠,٠٠٠) خمسمائة الف دينار لكل جهاز	(٧٥٠,٠٠٠) سبعمائة وخمسون الف دينار لكل جهاز
		(٢٥٠,٠٠٠) مائتان وخمسون الف دينار لكل جهاز	(٥٠٠,٠٠٠) خمسائة الف دينار لكل جهاز
		(٢٥٠,٠٠٠) مائتان وخمسون الف دينار لكل جهاز	(٤٠٠,٠٠٠) أربعمائة الف دينار لكل جهاز
		(٢٠٠,٠٠٠) مائتا الف دينار لكل جهاز	(٣٠٠,٠٠٠) ثلاثمائة الف دينار لكل جهاز

قوانين

د-د	استيراد او استخدام اجهزه مولدات الأشعة السينية للأغراض الامنية (أجهزة فحص الحقائب والأشخاص) أجهزة فحص البضائع والسيارات والشاحنات باستخدام الطاقات الاشعاعية الوطنية (عجلات BV / عجلات XPIM) او الطاقات الاشعاعية العالمية (M٤٥ ، M٦٠) وغيرها من المنظومات التي تعمل على وفق الطاقات نفسها .	(١٠٠,٠٠٠) مائة الف دينار لكل جهاز	(٢٥٠,٠٠٠) مائتان وخمسون الف دينار لكل جهاز
-----	--	-----------------------------------	--

ثانياً: المصادر المشعة

نوع الاجازة	المصادر المشعة من الفئة (١)	المصادر المشعة من الفئة (٢)	المصادر المشعة من الفئة (٣)	المصادر المشعة من الفئة (٤)	المصادر المشعة من الفئة (٥)
أ- الحيازة والاستخدام	١٠٠٠,٠٠٠ مليون دينار	٧٥٠,٠٠٠ سبعمائة وخمسون الف دينار	٥٠٠,٠٠٠ خمسمائة الف دينار	٢٥٠,٠٠٠ مائتان وخمسون الف دينار	١٢٥,٠٠٠ مائة وخمسة وعشرون الف دينار
ب- الاستيراد	٥٠٠,٠٠٠ خمسمائة الف دينار	٤٠٠,٠٠٠ اربعمائة الف دينار	٣٠٠,٠٠٠ ثلاثمائة الف دينار	٢٥٠,٠٠٠ مائتان وخمسون الف دينار	٢٠٠,٠٠٠ مائتان الف دينار
ج- النقل	٣٠٠,٠٠٠ ثلاثمائة الف دينار	٢٧٥,٠٠٠ مائتان وخمسة وسبعون الف دينار	٢٥٠,٠٠٠ مائتان وخمسون الف دينار	٢٠٠,٠٠٠ مائتان الف دينار	١٥٠,٠٠٠ مائة وخمسون الف دينار
د- الخزن	٢٥٠,٠٠٠ مائتان وخمسة الف دينار	٢٠٠,٠٠٠ مائتان الف دينار	١٥٠,٠٠٠ مائة وخمسون الف دينار	١٢٥,٠٠٠ مائة وخمسة وعشرون الف دينار	١٠٠,٠٠٠ مائة الف دينار

قوانين

٥٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	هـ- تعديل الاجازة
خمسون الف دينار	ستون الف دينار	خمسة وسبعون الف دينار	مائة الف دينار	مائة وخمسة وعشرون الف دينار	
٥٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	و- إعادة التصدير
خمسون الف دينار	ستون الف دينار	خمسة وسبعون الف دينار	مائة الف دينار	مائة وخمسة وعشرون الف دينار	

٣- الموافقة على تشغيل الأشخاص في حقول الاشعاع:

٥٠,٠٠٠ (خمسون الف دينار للمنح)	٢٥,٠٠٠ (خمسة وعشرون الف دينار للمنح)	للعمالين الجدد في حقل الاشعاع متضمنة رسوم نظام مراقبة التعرض الشخصي السنوي لكل عامل
٢٥,٠٠٠ (خمسة وعشرون الف دينار لكل وجبة فلم باج)	١٠,٠٠٠ (عشرة الاف دينار لكل وجبة فلم باج)	
٥٠,٠٠٠ (خمسون الف دينار لحاملة الفلم باج)	٢٥,٠٠٠ (خمسة وعشرون الف دينار لحاملة الفلم باج)	
٢٠٠,٠٠٠ (مائتا الف دينار لكل قرص الوميض الحراري TLD مع الحاملة لمرة واحدة)	١٥٠,٠٠٠ (مائة وخمسون الف دينار لكل قرص الوميض الحراري TLD مع الحاملة لمرة واحدة)	
١٠٠,٠٠٠ (مائة الف دينار قراءة قرص الوميض الحراري TLD)	٥٠,٠٠٠ (خمسون الف دينار قراءة قرص الوميض الحراري TLD)	

قوانين

ب-	تجديد الاجازة السنوية للعمل في حقل الاشعاع متضمنة رسوم نظام مراقبة التعرض الشخصي السنوي لكل عامل	(١٠,٠٠٠) عشرة الاف دينار لكل وجبة فلم باج (١٠,٠٠٠) و(٢٥,٠٠٠) خمسة وعشرون الف دينار لكل وجبة فلم باج	(٥٠,٠٠٠) خمسون الف دينار و(٢٥,٠٠٠) خمسة وعشرون الف دينار لكل وجبة فلم باج
ج-	العمل بصفة مسؤول الوقاية من الاشعاع او خبير مؤهل	(٢٠٠,٠٠٠) مائتان الف دينار	(٤٠٠,٠٠٠) اربعمائة الف دينار

٤ - شهادة سلامة المواد والمواقع من ناحية الاشعاعية:

أ-	شهادة الفحص من ناحية الاشعاعية بما في ذلك شهادة فحص نماذج متعددة باستخدام المنظومات المختبرية او شهادة فحص الشاحنات المحملة بالبضائع او شهادة سلامة من التلوث الاشعاعي لعجلات مستوردة	(٥٠,٠٠٠) خمسون الف دينار للشهادة الواحدة او للنموذج الواحد بقياسات كما	(١٠٠,٠٠٠) مائة الف دينار للشهادة الواحدة او للنموذج الواحد بقياسات كما
		(٧٥,٠٠٠) خمسة وسبعون الف دينار للنموذج الواحد بقياسات بيتا	(١٥٠,٠٠٠) مائة وخمسون الف دينار للنموذج الواحد بقياسات بيتا
		(١٥٠,٠٠٠) مائة وخمسون الف دينار للنموذج الواحد بقياسات الفا ، KPA	(٢٠٠,٠٠٠) مائتا الف دينار للنموذج الواحد بقياسات الفا ، KPA
		(٥٠,٠٠٠) خمسون الف دينار للشاحنة الواحدة المحملة بالبضائع او العجلة المستوردة	(٨٠,٠٠٠) ثمانون الف دينار للشاحنة الواحدة المحملة بالبضائع او العجلة المستوردة

قوانين

<p>ب- (٢٠٠,٠٠٠) مائتا الف دينار لمنظومات كاما المختبرية</p> <p>(٣٠٠,٠٠٠) ثلاثمائة الف دينار لمنظومات الفا وبيتا المختبرية</p> <p>(١٠٠,٠٠٠) مائة الف دينار لكل جهاز حقلي وجهاز أشعة سينية ومستلزم وقاية واحد</p>	<p>(١٥٠,٠٠٠) مائة وخمسون الف دينار لمنظومات كاما المختبرية</p> <p>(٢٠٠,٠٠٠) مائتا الف دينار لمنظومات الفا وبيتا المختبرية</p> <p>(٥٠,٠٠٠) خمسون الف دينار لكل جهاز حقلي وجهاز أشعة سينية ومستلزم وقاية واحد</p>	<p>شهادة معايرة وتقويم كفاءة الأجهزة والمستلزمات (شهادة معايرة منظومات التحليل المختبري الخاصة بالقياسات الاشعاعية ، شهادة تقويم كفاءة أجهزة قياس مستوى الاشعاع الحقلية ، شهادة تقويم ضمان جودة جهاز اشعة سينية تشخيصي وعلاجي ، شهادة تقويم كفاءة مستلزمات وقاية من الاشعاع) (صداري، حواجز ، او أي مستلزمات أخرى)</p>	
<p>(٢٥٠,٠٠٠) مائتان وخمسون الف دينار للشهادة الواحدة للموقع</p> <p>(٤٠٠,٠٠٠) اربعمائة الف دينار لكل ١٠٠٠ متر مربع لتقييم موقع تجميع سكراب</p> <p>(٢٠٠,٠٠٠) مائتا الف دينار لكل دونم من موقع او لكل طابق ضمن بناية</p>	<p>(١٠٠,٠٠٠) مائة الف دينار للشهادة الواحدة للموقع</p> <p>(٢٥٠,٠٠٠) مائتان وخمسون الف دينار لكل ١٠٠٠ متر مربع لتقييم موقع تجميع سكراب</p> <p>(١٠٠,٠٠٠) مائة الف دينار لكل دونم من موقع او لكل طابق ضمن بناية</p>	<p>ج- شهادة سلامة من التلوث الاشعاعي للمواقع المشكوك بتلوثها او مواقع تجميع السكراب بعد تقويمها من الناحية الاشعاعية</p>	

قوانين

الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذوات الصلة بمنع الانتشار

ت	المعاهدة /الاتفاقية	تاريخ توقيع العراق	القانون
١	معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية (NPT).	١٩٦٨	قانون ١٣٨ لسنة ١٩٦٩
٢	اتفاقية الضمانات الشاملة (safeguards)	١٩٧٠	دخلت حيز النفاذ عام ١٩٧٢
٣	البروتوكول الاضافي (AP)	٢٠٠٨	قانون ٥٢ لسنة ٢٠١٢
٤	اتفاقية الاسلحة الكيميائية (CWC)	٢٠٠٧	قانون ٥٦ لسنة ٢٠٠٧
٥	اتفاقية الاسلحة البيولوجية (BWC)	١٩٧٢	قانون ١١١ لسنة ١٩٧٥
٦	اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBTO)	٢٠٠٨	قانون ٨٨ لسنة ٢٠١٢
٧	اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية (CPPNM)	٢٠١٤	قانون ١١١ لسنة ٢٠١٢
٨	الاتفاقية الدولية لقمع الارهاب النووي (ICSANT)	٢٠١٢	قانون ٥ لسنة ٢٠١٢
٩	المبادرة العالمية لمكافحة الارهاب النووي (GICNT)	٢٠١٥	مصادقة الحكومة العراقية عام ٢٠١٥
١٠	مدونة لاهاي لمنع انتشار الصواريخ البالستية (HCOC)	٢٠١٠	قرار مجلس الوزراء رقم (٢٥٧) لسنة ٢٠١٠

مراسيم جمهورية

مرسوم جمهوري

رقم (١٧)

استناداً إلى أحكام البند (سابعاً) من المادة (٧٣) من الدستور والبند (رابعاً/أ/٤) من المادة (٣٥) من قانون التقاعد الموحد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤، وبناءً على ما عرضه رئيس المحكمة الاتحادية العليا .

رسمنا بما هو آتٍ:

أولاً: يُحال القاضي عبد الرحمن سليمان علي عضو المحكمة الاتحادية العليا الى التقاعد بناءً على طلبه .

ثانياً: على الجهات ذات العلاقة تنفيذ هذا المرسوم.

ثالثاً: يُنفذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره ويُنشر في الجريدة الرسمية.

كتب ببغداد في اليوم السابع عشر من شهر رمضان لسنة ١٤٤٥ هجرية الموافق لليوم السابع والعشرين من شهر آذار لسنة ٢٠٢٤ ميلادية

عبد اللطيف جمال رشيد

رئيس الجمهورية

أنظمة داخلية

إستناداً إلى أحكام البند (ثامنا) من المادة (١٠) والبند (رابعاً) من المادة (٦) من قانون نادي الفروسية رقم (٤٣) لسنة ١٩٩٩ .
أصدرنا النظام الداخلي الآتي :-

رقم (١) لسنة ٢٠٢٤

النظام الداخلي

لنادي الفروسية

المادة -١- الهيئة العامة هي الهيئة العليا لنادي الفروسية وتتكون من جميع الأعضاء ، وتجتمع بدعوة من رئيسها مرة واحدة كل سنة في الأقل ، و يكتمل نصاب اجتماع الهيئة العامة بحضور أغلبية الأعضاء وتتخذ قرارات الهيئة العامة بأغلبية الأعضاء الحاضرين .

المادة -٢- أولاً - ينتخب مجلس الإدارة كل ثلاث سنوات من أعضاء الهيئة العامة ، ويشترط ان لا يزيد عدد أعضائه على (١٠) عشرة أعضاء .

ثانياً- تجري الانتخابات بأشراف قاضٍ من مجلس القضاء الأعلى .

ثالثاً- اذا فقد مجلس الادارة اكثر من نصف عدد أعضائه في وقت واحد يعد منحلاً ووجب عليه دعوة الهيئة العامة للاجتماع خلال (١٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ فقدان لانتخاب مجلس جديد .

رابعاً- ينتخب المجلس في أول اجتماع له رئيساً للمجلس ونائباً للرئيس وأميناً للسر وأميناً مالياً .

خامساً- يمارس المجلس الصلاحيات والمهام المنصوص عليها في المادة (١٠) من قانون نادي الفروسية رقم (٤٣) لسنة ١٩٩٩ .

المادة -٣- أولاً- يكون رئيس مجلس الادارة رئيساً للنادي ويتولى المهام الآتية :

أ - يدعو إلى اجتماع مجلس الإدارة ويترأس الاجتماعات وفي غيابه ينوب عنه نائبه وعند غيابه ينتخب الأعضاء من يترأس الجلسة بصورة مؤقتة .

ب - الاطلاع على جدول الأعمال الذي يعده أمين السر ويقره للعرض في الاجتماعات .

أنظمة داخلية

- ج - إصدار الكتب والمخاطبات التي يقرها مجلس الإدارة إلى الجهات المختصة بالإضافة إلى المخاطبات الضرورية الخاصة بتمشية أمور النادي .
- د - مراقبة أوجه الصرف التي يقرها مجلس الإدارة .
- هـ - توقيع العقود الخاصة بالإنشاءات والمشتريات والصيانة بحسب قرارات وتوجيهات مجلس الإدارة.
- و - الإشراف على توزيع المنح والمخصصات التي يقرها المجلس .
- ز - متابعة التقارير الإدارية والمالية الشهرية والدورية والموسمية وإعداد خلاصة بما جاء فيها للعرض على المجلس ويشرف على إعدادها قبل عرضها على مجلس الإدارة .
- ح - الإشراف على تنسيق أعمال أعضاء المجلس ومسؤولي النادي كافة بحسب الخطط والتوجيهات التي يعدها المجلس .
- ط - إستحصال موافقة أعضاء المجلس على القضايا المستعجلة والضرورية بشكل استثنائي ومباشر لحين انعقاد المجلس.
- ي - إصدار الأوامر الخاصة بالتعيين والنقل وإنهاء الخدمة بحسب قرارات المجلس ومحاضر اجتماعه .
- ك - التوقيع على الهويات والمستندات بحسب توجيهات المجلس وخطته وقراراته .
- ل - إصدار القرارات الخاصة بتشكيل اللجان وتوزيع المسؤوليات التي يقرها مجلس الإدارة .
- م - الموافقة على منح الإجازات الاعتيادية بحسب قرارات المجلس وخطته .
- ن - الإشراف على أعمال أعضاء المجلس التي يكلفهم بها المجلس بحسب خطته ويتابع أعمالهم وينسقها بحسب مقتضيات مصلحة النادي .
- س - إصدار قواعد الخدمة والملاك في النادي بعد إعدادها من المجلس وإقرارها من الهيئة العامة .

أنظمة داخلية

ثانياً- يتولى أمين السر ما يأتي :

أ- تهيئة جدول أعمال المجلس وعرضها على النائب والرئيس لإقرارها قبل عرضها على المجلس .

ب - مسك سجل قرارات مجلس الإدارة وضبط و تنظيم محاضر الاجتماعات وعرضها على الاعضاء للتوقيع عليها .

ج - متابعة تنفيذ القرارات التي يصدرها المجلس لدى الجهات المختلفة ويقدم إلى المجلس في الاجتماعات اللاحقة كل ما يتم أو ينجز وكل ما يتعلق بالتنفيذ .

د - الإشراف على الاتصالات الخاصة بالمجلس ومراسلاته .

هـ - إعداد التقرير الإداري لعرضه على المجلس بعد اطلاع الرئيس ونائبه وإقرارهما له ، أو إبداء الملاحظات الخاصة به .

و - توزيع الأعمال التي يقررها مجلس الإدارة على أعضائه .

ز - تثبيت الملاحظات المختلفة عن سير العمل في النادي لعرضها على رئيس النادي ونائبه والمجلس .

ح - تنظيم ومسك السجل الخاص بأعضاء الهيئة العامة .

ط - تنظيم ومسك السجل الخاص بأعضاء المطعم العائلي وهويات الشرف .

ثالثاً - يتولى الأمين المالي ما يأتي :

أ- الإشراف على الأمور المالية للنادي كافة ويراقب الحسابات والصرف والصندوق.

ب - إعداد التقرير المالي وعرضه على المجلس بعد اطلاع الرئيس ونائبه وتثبيت ملاحظتهما عليه.

ج - عرض الوضع المالي للمجلس في كل اجتماع ليتسنى للمجلس اتخاذ القرارات المناسبة في شأنه .

د - متابعة الصرف الذي يقوم به أعضاء المجلس في حدود صلاحياتهم .

هـ - تقديم التقارير الشهرية عن النشاط المالي للنادي .

أنظمة داخلية

المادة ٤-٤- أولاً- تشكل في النادي لجنة في بداية كل موسم سباق من (٥) خمسة اعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص يختارهم مجلس الادارة تتولى الحد من حالات التلاعب التي تحصل في اثناء اشواط السباق .
ثانياً - تختار اللجنة من بين اعضائها رئيساً ونائباً للرئيس .
ثالثاً - تكون قرارات اللجنة المنصوص عليها في البند (أولاً) من هذه المادة قابلة للاعتراض امام مجلس الادارة خلال (٣٠) يوماً من تاريخ التبليغ بها وعلى مجلس الادارة البت في الاعتراض خلال (١٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ ورودها الى مكتب رئيس المجلس .

المادة ٥-٥- يتكون نادي الفروسية من الاقسام الاتية :

- أولاً- الشؤون القانونية .
- ثانياً- الشؤون الادارية .
- ثالثاً- الشؤون المالية .
- رابعاً- الشؤون الهندسية .
- خامساً- التدقيق والرقابة الداخلية .
- سادساً- المتابعة .
- سابعاً- العداد .
- ثامناً- الاعلام والعلاقات .
- تاسعاً- الساحة .
- عاشراً- شؤون الاسطبلات .
- حادي عشر - الحاسبة الالكترونية .
- ثاني عشر - التسجيل والامور الفنية .
- ثالث عشر - الخدمات البيطرية .
- رابع عشر - الآليات .
- خامس عشر - الأمن والحراسات .
- سادس عشر - جناح تدريب الفروسية .

المادة ٦- قسم الشؤون القانونية : يديره موظف حاصل على شهادة جامعية اولية في القانون في الاقل ومن ذوي الخبرة والاختصاص ، ويتولى المهام الاتية :-
أولاً- الاشراف على جميع الأمور القانونية والمعاملات والعقود والاتفاقات بحسب خطط المجلس وتوجيهاته.

ثانياً- متابعة الدعاوى القضائية التي تقام امام المحاكم من المجلس او عليه .
ثالثاً- متابعة قرارات المجلس بالتنسيق مع أمين السر .

المادة ٧- قسم الشؤون الادارية : يديره موظف حاصل على شهادة جامعية اولية في الاقل ومن ذوي الخبرة والاختصاص ، ويتولى المهام الاتية :-
أولاً- حفظ كل ما يتعلق في شؤون الموظفين والعمال في النادي بحسب الأقسام في أضايير وسجلات نظامية أساسية.

ثانياً- مسك السجل الخاص بالدوام ، بالتنسيق مع تشكيلات المجلس الأخرى في النادي ، للموظفين والعمال بأصنافهم كافة وتنظيم الارشيف بصورة واضحة وحديثة .

ثالثاً- تزويد الأقسام الأخرى بالملاحظات الخاصة بعمل العاملين في النادي جميعاً .

رابعاً- الإشراف على تسلّم وتسليم وتوزيع البريد الصادر والوارد .
خامساً- مسك سجل أساس بمراسلات النادي بالتنسيق مع الأقسام الأخرى .
سادساً- مراقبة المداخل والمطاعم وتهينة الأجواء اللازمة لقيامهم بأعمالهم بالتعاون مع مديرية الأمن والحراسات .

سابعاً- مراقبة الشروط الصحية للمطاعم والمقاهي .
ثامناً- إدامة المخازن وبنية الإدارة ، والتنسيق مع الحراسات في هذا الشأن .
تاسعاً- الاحتفاظ بصورة من سجلات وأضايير العاملين في الدائرة .

المادة ٨- أولاً- قسم الشؤون المالية : يديره موظف حاصل على شهادة جامعية اولية في الاقل ومن ذوي الخبرة والاختصاص ، ويتولى المهام الاتية:-
أ - تنظيم الأمور الحسابية والمالية وتطبيق قواعد الصرف طبقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات المالية ومسك السجلات الحسابية اللازمة .

أنظمة داخلية

- ب - إعداد الميزانية السنوية والبيانات الحسابية وتقديمها إلى هيئة الرقابة المالية و إعداد الميزانية التخمينية.
- ج - إعداد موازين المراجعة الشهرية وتحليلها وتقديمها إلى الرئيس بواسطة الأمين المالي.
- د - تهيئة الأوليات المالية اللازمة لتنفيذ سياسة المجلس في الاستيراد والبيع والشراء .
- هـ - متابعة الامور المخزنية ومسك سجلاتها .
- و - إجراء الجرد السنوي لموجودات النادي ومطابقتها مع السجلات .
- ز - تثبيت العقود المالية المختلفة بعد إبرامها في السجلات الخاصة بكل مرافق نشاط النادي .
- ح - الإشراف وتنظيم السجلات الحسابية ومراقبة عمليات التسجيل والترحيل .
- ط - استخراج النتائج الشهرية (موازين المراجعة) .
- ي - مراقبة الحسابات التي تظهر على غير طبيعتها وتعديلها بحسب متطلبات النظام المحاسبي الموحد .
- ك - العمل على إنجاز الحسابات الختامية وإعداد الميزانية العامة والشهرية .
- ل - حفظ السجلات والمستندات بصورة منتظمة وتطويرها بحسب مقتضيات العصر .
- م - فتح سجل للعاملين في النادي .
- ثانياً- يمارس القسم مهامه من خلال الشعبتين الآتيتين :-
- أ - الحسابات .
- ب - الموازنة .

المادة -٩- قسم الشؤون الهندسية : يديره موظف حاصل على شهادة جامعية أولية في الاقل ومن ذوي الخبرة والاختصاص ، ويتولى المهام الآتية :
أولاً- الاشراف على الأمور الهندسية والكهربائية في النادي .

- ثانياً - تقديم الاستشارات والآراء الهندسية للمجلس بحسب الحاجة والضرورة .
- ثالثاً - الاحتفاظ بالخرائط اللازمة للنادي تفصيلاً وإجمالاً لكل مرافقه .
- المادة - ١٠ - قسم التدقيق والرقابة الداخلية : يديره موظف حاصل على شهادة جامعية أولية في الأقل ومن ذوي الخبرة والاختصاص ، ويتولى المهام الآتية :-
- أولاً- تدقيق نشاط مديرة الحسابات والأمور المالية للنادي كلها على وفق التعليمات والضوابط المالية .
- ثانياً- التدقيق المستندي والحسابي للمستندات قبل الصرف والقيود الحسابية .
- ثالثاً- تحديد المخالفات للتعليمات والقواعد وإبداء الملاحظات وتقديم التقارير الدورية أولاً بأول إلى رئيس النادي.
- رابعاً- تدقيق موازين المراجعة الشهرية ومتابعة إنجازها وتقديمها إلى المجلس .
- خامساً- المشاركة في إعداد الحسابات الختامية والميزانية التخمينية .
- سادساً- الإشراف على جرد الموجودات الثابتة والمتداولة ومطابقتها بين فترة وأخرى .
- المادة - ١١ - قسم المتابعة : يديره موظف حاصل على شهادة جامعية أولية في الأقل من ذوي الخبرة والاختصاص ، ويتولى المهام الآتية :-
- أولاً- تقديم التقارير المنتظمة عن نشاط القسم الى الرئيس ونائبه وأمين السر والمجلس في اجتماعاته الاعتيادية .
- ثانياً- تنظيم أرشيف الدائرة بصورة واضحة وحديثة .
- ثالثاً- متابعة القضايا التي تهم النادي وتنظيم المراجعات الخاصة بذلك .
- المادة - ١٢ - قسم العداد : يديره موظف حاصل على شهادة جامعية أولية في الأقل ومن ذوي الخبرة والاختصاص ، ويتولى المهام الآتية :-
- أولاً- الإشراف على مكاتب اليانصيب وتهينة الأعداد اللازمة من العمال الموسمين للعمل فيها أيام السباق وتوزيع واجباتهم وضبط دوامهم .
- ثانياً- السيطرة على النقد المتداول في القاعات والمكاتب .

أنظمة داخلية

ثالثاً- مطابقة الوارد الكلي مع تقرير الحاسبة في نهاية كل اجتماع وتقديم التقارير في شأنها .

المادة -١٣- قسم الإعلام والعلاقات : يديره موظف حاصل على شهادة جامعية أولية في الأقل ومن ذوي الخبرة والاختصاص ، ويتولى المهام الآتية :-
أولاً - الاشراف على المطبعة والإنترنت ووسائل الاتصالات الاخرى .
ثانياً - إصدار التقاويم والنشرات اليومية والدورية الفصلية والموسمية والسنوية .

ثالثاً - طبع المناهج الخاصة بالسباق .

رابعاً - الاتصال بالنوادي والمؤسسات المحلية والعربية والدولية بغية تطوير العمل في النادي وتبادل المعلومات والوثائق والنشرات ومتابعة آخر المعلومات في العالم ضمن مجال الفروسية والخيول بحسب توجيهات مجلس الإدارة.

خامساً - التهيئة لاستقبال الوفود العربية والأجنبية والمساهمة في إرسال الوفود والمبعوثين إلى تلك الجهات بحسب سياسة النادي وخطة مجلس الإدارة .

سادساً - اصدار جريدة الفروسية والاشراف عليها .

سابعاً - الإشراف المباشر وتنفيذ المراسلات الخاصة بالنادي عبر البريد الإلكتروني .

ثامناً- تسلم المخاطبات المرسله عبر البريد الإلكتروني وعرضها على رئيس النادي .

تاسعاً- اصدار هويات للموظفين والمنتسبين .

المادة -١٤- قسم الساحة : يديره موظف حاصل على شهادة جامعية أولية في الأقل ومن ذوي الخبرة والاختصاص ، ويتولى المهام الآتية :-
أولاً - تهيئة المضمار وجعله صالحا قبل كل اجتماع .
ثانياً - تقسيم المراقبين وتوزيع الواجبات عليهم .
ثالثاً - تقديم التقارير الشهرية والدورية إلى رئيس النادي .

أنظمة داخلية

المادة - ١٥ - قسم شؤون الإسطبلات : يديره موظف حاصل على شهادة الاعدادية في الأقل ومن ذوي الخبرة والاختصاص ، ويتولى المهام الآتية :-
أولاً- الاشراف على نظافة الإسطبلات (مرابط الخيل) ومكافحة الذباب والحشرات الضارة بالخيل بالتنسيق مع الجهات المختصة.
ثانياً- إدامة منطقة إسطبلات النادي والعناية بالحدائق والأشجار وتأمين الإنارة الجيدة لها .
ثالثاً- مراقبة الإسطبلات وتسليمها وتسلمها بموجب الجرود اللازمة بالتنسيق مع المديرية المختصة في النادي.
رابعاً- إدامة ساحة الخبب طيلة أيام الأسبوع .
خامساً- التواصل مع المالكين والمدربين وتنظيم الحملات اللازمة معهم لإظهار الإسطبلات بالمظهر اللائق .
سادساً- تقديم التقارير الدورية الى رئيس النادي .

المادة - ١٦ - قسم الحاسبة الالكترونية : يديره موظف حاصل على شهادة جامعية اولية في الأقل ومن ذوي الخبرة والاختصاص ، ويتولى المهام الآتية :-
أولاً- تشغيل منظومة الحاسبات الخاصة باليانصيب بالشكل الصحيح وتوفير الأدوات الاحتياطية بالتنسيق مع تشكيلات النادي الاخرى.
ثانياً- تشغيل منظومة الفيديو وأدامتها .
ثالثاً - تدريب وتطوير اداء العاملين في الحاسبة .
رابعاً- إدارة أعمال اليانصيب والسيطرة على تفاصيل عملية اليانصيب وضبطها .
خامساً- تقديم التقارير المالية اليومية والشهرية والموسمية التي تصدر عن الحاسبة والتي يعتمد عليها في ضبط واردة اليانصيب الى رئيس النادي .
سادساً- إدامة وتصليح الحاسوب وإنزال البرمجيات الخاصة به .

المادة - ١٧ - قسم التسجيل والأمور الفنية : يديره موظف حاصل على شهادة جامعية أولية في الأقل ومن ذوي الخبرة والاختصاص ، ويتولى المهام الآتية :-

أنظمة داخلية

أولاً- تنظيم سجلات خاصة بالمالكين والمدربين ومساعدتهم تتضمن أسماءهم وأسماء خيولهم وأرقام استماراتها وقياساتها وتقييمهم.
ثانياً- تنظيم سجلات القياس والتشبيه وحفظ مواصفات الجياد المقيسة والمشبهة .

ثالثاً- القيام بكل ما يتعلق بأشواط السباق من عمل تصاريح الاشتراك للخيول أيام السباق وتداخلها وتنظيم الأشواط بحسب أصناف الخيل ودرجاتها .
رابعاً- الإشراف على وزن الراكبين قبل بدء الأشواط وبعدها ووزن الراكبين الفائزين .

خامساً- إجراء عملية نقل الملكية وتغيير أسماء الخيول .

سادساً- إعداد التقويم السنوي لكل موسم سباق .

سابعاً- تنظيم استمارات وسجلات الخيول المشاركة في السباق بكل تفاصيلها .

ثامناً- تنظيم سجلات بأسماء الراكبين ومساعدتهم وتنظيم الأضابير لكل منهم .

تاسعاً- تقديم التقارير الشهرية والموسمية الى رئيس النادي وكلما دعت الحاجة .

عاشراً- تسجيل الخيول وقياساتها وعلامتها الفارقة وطلباتها الاستثناء من جميع الاصناف.

حادي عشر- مسك السجل الوطني الخاص بأسماء الخيول في العراق مع أوصافها وأسابها ومالكها .

المادة - ١٨ - قسم الخدمات البيطرية : يديره طبيب بيطري يكون له مقر في النادي ، ويتولى المهمتين الاتيتين :-

أولاً- الإشراف على صحة الخيول وعلاجها داخل ساحة السباق أيام السباقات وفي الإسطبلات .

ثانياً- تطوير النشاط البيطري على وفق أحدث الأساليب المعمول بها عالمياً وتنسق في ذلك مع الأجهزة البيطرية المختصة ، أو مع الجهات العربية والأجنبية .

أنظمة داخلية

المادة ١٩- قسم الآليات : يديره موظف حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة في الأقل ومن ذوي الخبرة والاختصاص ، ويتولى المهام الآتية:-
أولاً- الإشراف على آليات النادي الخفيفة والثقيلة عموماً وعلى إدامتها وصيانتها وتصليحها وتوفير الخدمات المثلى للنادي وموظفيه والعاملين فيه بواسطتها .

ثانياً- الإشراف على مخزن مرآب قسم شؤون الأسطبلات .
ثالثاً- إعداد سجلات خاصة بكل مركبة وآلية وكل عامل أو سائق يعمل فيها .
رابعاً- توفير الأدوات الاحتياطية والمحروقات والزيوت بحسب إمكانية النادي بموجب خطة قصيرة المدى وبعيدة المدى بحسب توجيهات المجلس .

المادة ٢٠- قسم الامن والحراسات : يديره موظف حاصل على شهادة جامعية أولية في الأقل ومن ذوي الخبرة والاختصاص ، ويتولى المهام الآتية :-
أولاً- حماية أمن النادي ونظامه خلال أيام السباقات بمرافقه كافة ، وتقسيم العمل وتنظيم الدوريات داخل ساحة السباق .

ثانياً- تنظيم عملية الأمن والنظام بتقسيم الساحة إلى قواطع والاستعانة بالخرائط اللازمة .

ثالثاً- حراسة النادي ليلاً بتنظيم عمل الحراس الليليين بعد تعيينهم ومراقبتهم وتنظيم خفاراتهم وحفظ السجلات الخاصة بهم ويعملهم.

رابعاً- ضبط جداول الخفارات وتوزيع الدوريات والعمل اللازم لأحكام النظام وحفظ ممتلكات النادي .

خامساً- تنظيم حراسات منطقة الإسطبلات .

سادساً- مراقبة الظواهر السلبية وأعمال المقامرة غير المشروعة ومحاربتها وتقديم التقارير في شأنها.

سابعاً- تنظيم وضبط دخول السيارات والآليات إلى مرافق النادي .

ثامناً- تأمين لوازم مكافحة الحريق وفحصها والتأكد من صلاحيتها .

أنظمة داخلية

المادة - ٢١ - قسم جناح تدريب الفروسية : يديره موظف حاصل على شهادة جامعية أولية في الأقل ومن ذوي الخبرة والاختصاص ، ويتولى المهام الآتية :-
أولاً- تطوير الجناح كمرفق سياحي حضاري بعد إنشائه .
ثانياً- التعاون مع الجهات المماثلة في العراق وخارجه لتطوير العمل الخاص به .
ثالثاً- إنشاء المطاعم والمرافق الترفيهية التي تظهر النادي بمظهره اللائق بحسب خطط النادي وإمكانياته .
رابعاً- فتح الدورات الخاصة بتدريب الراكبين والفرسان للعمل في النادي .
خامساً- مسك سجلات لتوثق الدورات والاحتفاظ بصورة من سجلات وأضابير العاملين فيها.

المادة - ٢٢ - تخضع حسابات النادي لرقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية الاتحادي .

المادة - ٢٣ - ينفذ هذا النظام الداخلي من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

زياد أديب نجيب الرئيس

رئيس نادي الفروسية

تعليمات

إستناداً إلى أحكام الفقرة (١) من المادة (١٠٤) من قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤.
أصدرنا التعليمات الآتية :-

رقم (١) لسنة ٢٠٢٤

تعليمات

إلغاء تعليمات تنظيم عمل شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

رقم (٣) لسنة ٢٠١٠

المادة -١- تُلغى تعليمات تنظيم عمل شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة رقم (٣) لسنة ٢٠١٠ .

المادة -٢- تُنفذ هذه التعليمات من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

علي محسن اسماعيل

محافظ البنك المركزي العراقي

E.mail: Igiaw_moj_iraq@moj.gov.iq

www.moj.gov.iq

البريد الإلكتروني

الموقع الإلكتروني

له چاپخانه کانی خانە ی گشتی کاروباری روشنبیری چاپکراوه

نرخى ۱۰۰۰ دیناره

طبع في مطابع دار الشؤون الثقافية العامة

السعر ۱۰۰۰ دينار